العدد 57

euromesco
Paper

الشمول المالي والعقبات التي تحول دون تمويل رائدات الأعمال التونسيات

فيليب أدير
Philippe Adair
أمينة بيرجيجا
Imène Berguiga

IEMed.
European Institute of the Mediterranean
Co-funded by the European Union

العدد 57

euromesco
Paper

الشمول المالي والعقبات التي تحول دون تمويل رائدات الأعمال التونسيات

فيليب أدير
Philippe Adair

أمينة بيرجيجا
Imène Berguiga

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by the European Union

euromesco
research dialogue advocacy

أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجِّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 29 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فِرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجِّهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفِرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة. ويشارك في كل فريق دراسي منسقٌ وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

أوراق بحثية يوروميسكو EUROMESCO PAPERS
الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران الأكاديمية: anonymous

مصمم التنسيق:
Maurin.studio
التصميم:
نوريا إسبارثا Núria Esparza
ردمك طباعي:
2565-2419
ردمك رقمي:
2565-2427

إشراف وتدقيق Coordination
د. أحمد الكويفي Dr. Ahmad Alkuwaifi
تنسيق النسخة العربية:
Punt d´Intercanvi & Punt Comú
الترجمة من الإنجليزية:
رجائي برهان Rajaai Bourhan
تنضيد الحروف العربية:
محمود الأحمد Mahmoud Alahmad

يناير 2023

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

الخلاصة

هذه مراجعة للأدبيات والحقائق المبسطة حيث تتناول الشمول المالي فيما يتعلق بالأعمال التجارية ورائدات الأعمال. تأتي العوامل الضارة بالشمول المالي من جانب الطلب لدى العملاء، مثل غياب الحاجة إلى التمويل والاختيار الذاتي، ومن جانب العرض من طرف المؤسسات المالية، فيمكن أن يأتي الضرر من البنية التحتية المالية الضعيفة والتمييز بين طالبي القروض.

يتناول جرد مصادر البيانات التونسية، فيما يتعلق بالتغطية والجندر، جانب العرض للمؤسسات المالية وكذلك جانب الطلب من طرف كل من الشركات والأسر. يتضمن النموذج المتسلسل (شجرة القرار) إحصائيات وصفية قَبل وأثناء صدمة كورونا.

يمكن تقدير الانحدارات (التأثيرات الهامشية المحتملة) للشمول المالي من جانب الطلب باستخدام عينتين مختلفتين من نفس الحجم. تم استخدام مسح البنك الدولي للمشاريع لعام 2020 (WBES) ومنتدى البحوث الاقتصادية (ERF) لرصد كورونا في عام 2021. تشير النتائج إلى أن رائدات الأعمال كنّ يملن إلى الاختيار الذاتي قبل الوباء، ولكن ليس خلاله، بينما ظهر أنه لم يكن يوجد تمييز خلال فترة الجائحة.

استنتاجنا الرئيسي هو أن الشمول المالي لا يحول دون الاختيار الذاتي حسب الجندر، الأمر الذي لا يزال يشكل عقبة أمام نمو الأعمال التجارية لرائدات الأعمال. وبالتالي، يجب أن تتخذ السياسات العامة خطوات لزيادة الوعي، وتعزيز التمويل من المؤسسات المالية والحكومة، وتوسيع نطاق خطط الضمان للمقترضين، وتنظيم التمويل الجماعي، وتعزيز التمييز الإيجابي تجاه رائدات الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تلعب صناعة التمويل الأصغر دوراً رئيسياً في دعم الشمول المالي بطريقة مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التمييز، رواد الأعمال، الشمول المالي، الجندر، القروض، الانحدار الاحتمالي، والاختيار الذاتي، الأعمال التجارية الصغيرة؛ تونس

تصنيف مجلة الأدب الاقتصادي (JEF):
D1, D8, D22, G2, G4

شكر وتقدير

نحن ممتنون للمعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed ويوروميسكو EuroMeSCo لإعطائنا الفرصة لتقديم ورقتنا، وإلى مدققٍ مجهول ساعدت تعليقاته في تحسين البحث، وإلى خير الدين كاهية (أندا تمويل) للحصول على آخر المعلومات. ينطبق إخلاء المسؤولية المعتاد.

الشمول المالي والعقبات التي تحول دون تمويل رائدات الأعمال التونسيات

فيليب أدير

Philippe Adair

أستاذ فخري، زميل ضليع، جامعة Paris-Est Créteil، فرنسا.

أمينة بيرجيجا

Imène Berguiga

أستاذة مشاركة، معهد الدراسات التجارية العليا بقرطاج،
جامعة سوسة، تونس.

المقدمة

الشمول المالي هو عامل رئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يلعب دوراً في تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Chehade et al 2015; Ayadi et al., 2021). يستهدف الشمول المالي الفئات الاقتصادية الضعيفة مثل الأعمال التجارية الصغيرة ورائدات الأعمال، مع التركيز على توفير حسابات مالية ومنح القروض.

الشمول المالي هو هبة محتملة وحقيقية. أولاً، فيما يتعلق بالاستخدام، عندما لا يتقدم صاحب الحساب، مثل رائدة أعمال، بطلب للحصول على قرض على الرغم من الحاجة إليه، ولأسباب مختلفة، يكون هناك اختيار ذاتي داخلي جندري. ثانياً، فيما يتعلق بالوصول، يمكن لرائدة الأعمال التي لديها حساب مصرفي أن يُرفض طلبها للقرض وتواجه تقنين ائتماني بسبب نقص الضمانات الكافية. ومن ثم، فإن الهبات المحتملة لا تتحول إلى وصول حقيقي للتمويل. بالإضافة إلى ذلك، إذا مُنعت رائدة الأعمال من الوصول إلى التقديم على قرض، على الرغم من أنها تتمتع بنفس الخصائص التي يتمتع بها نظيرها الذكر الذي تم منحه فرصة التقديم على القرض، فإن هذا يعد تمييزاً جندرياً خارجياً.

خلال فترة ما قبل كورونا، واجهت الأعمال التجارية الصغيرة في تونس تحديات في الحصول على قروض بسبب تقييدات الائتمان ونقص الضمانات المطلوبة من البنوك (Adair & Fhima 2014). اعتباراً من عام 2015، كانت المشاكل المالية السبب الثاني الرئيسي لخروج الأعمال التجارية من السوق، وأثرت على حوالي ربع مجموع الأعمال التجارية بشكل عام. وفقاً لدراسة (Kelley et al., 2016)، تم تصنيف تمويل ريادة الأعمال في تونس بمعدل منخفض، بلغ 4.2 من مقياس من 1 إلى 9 (من غير كافٍ إلى كافٍ). ووجدت دراسة أخرى لعينة تضم 201 رائدة أعمال تونسية أن الوصول إلى التمويل كان العقبة الرئيسية لسبعة من كل عشر أعمال تجارية (OIT/ILO, 2016).

يقدر Chehade et al. (2015) أن أكثر من نصف المشاريع في تونس لا تزال غير مُخدّمة أو محرومة من الوصول إلى القطاع المالي الرسمي. ووفقاً لِ (Global Findex Survey, 2017; Ayadi et al., 2021)، فإنه منذ عام 2017 ما يقرب من نصف المقترضين التونسيين (45%) قد اقترضوا في العام الذي سبق، ولكن واحد من بين كل خمسة (8.5%) قد اقترضوا من مؤسسة مالية، مما يشير إلى أن الأموال تُقترض من مصادر مالية غير رسمية مثل الأهل والأصدقاء (32%) والائتمان التجاري (11.2%).

في دراسة أجراها Delechat et al. (2018)، باستخدام عينة على مستوى العالم من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ومؤشر واحد للشمول المالي، توصل إلى أن التمييز القانوني ضد النساء والمعايير الجندرية يشرحون جزءاً من التباين بين البلدان في وصول النساء إلى التمويل. يمكن أن تكون الأدلة على التحيز الجندري في الشمول المالي مفتاحاً لفهم العلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين والنتائج الاقتصادية على المستوى الكلي.

عدم المساواة لا تعني بالضرورة التمييز. ومن ثم، فإن البيانات الجزئية مطلوبة لتسليط الضوء على السلوك المالي للأعمال التجارية الصغيرة ورائدات الأعمال.

كانت جائحة كورونا لعام 2020 بمثابة اختبار للسلوك المالي لهاتين الفئتين من الأعمال التجارية، فيما يتعلق ببرامج الدعم الحكومية في تونس. أعطى Krafft et al. (2021)

لمحة عامة عن برامج الدعم هذه. أفادت نصف الشركات أنها لم تتقدم بطلب أو لم تتلق أي مساعدة حكومية، على الرغم من إعلان أقل من عُشر المشاريع التجارية عن عدم الحاجة إلى دعم حكومي. كانت القروض التجارية أكثر فئات الدعم طلباً أو التي تم تلقيها. وكانت الضرائب المخفضة والمتأخرة هي الدعم الذي يلي القروض التجارية في الأهمية، وقد تم تلقي إعانات الأجور بشكل عام، وقد تمت الإشارة إليها عند الحاجة إليها. والجدير بالذكر أنه لا يوجد تمييز بين الدعم الذي يتم تلقيه والدعم المطلوب.

قضية البحث ذات شقين وتتطور قبل وأثناء جائحة كورونا. أولاً، قضية الجندر: هل رائدات الأعمال عرضة للاختيار الذاتي؟ وهل يواجهن التمييز عند التقدم للحصول على قرض و/أو دعم مالي؟ ثانياً، مسألة الحجم: هل الشركات متناهية الصغر والصغيرة عرضة للاختيار الذاتي؟ وهل تواجه التمييز عند التقدم للحصول على قرض و/أو دعم مالي؟

الورقة مبنية على النحو التالي:

القسم الأول يستعرض الأدبيات والحقائق المتعلقة بالشمول المالي، ولا سيما بالنسبة لرائدات الأعمال. قد يفسر الاستبعاد المالي بأسباب مختلفة فيما يتعلق بالاستخدام من قبل طلب المقترضين، مثل عدم كفاية الدخل، وعدم الحاجة إلى التمويل نظراً للخيارات الذاتية والبدائل للقروض المصرفية. وبالنسبة للوصول، قد يكون هناك ضعف في البنية التحتية المالية وتقنين الائتمان والتمييز في طلبات القروض من قبل المؤسسات المالية.

القسم الثاني يتضمن جرداً لمصادر البيانات المتعلقة بجانب الطلب، حيث يُستخدم مسح المشاريع للبنك الدولي (WBES, 2020) للتركيز على الأعمال التجارية، بالنسبة لرواد الأعمال فنعتمد على منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) الذي يرصد آثار جائحة كورونا على الأسر (OAMDI, 2021). يتضمن النموذج المتسلسل (شجرة القرار) إحصاءات وصفية تشمل الفترة قبل وأثناء اضطراب كورونا في تونس.

القسم الثالث مخصص لتحليلات الشمول المالي، حيث يستخدم الباحثان تقنية الانحدار (التأثيرات الهامشية المحتملة) لتطبيقها على عينتين مختلفتين: عينة تونس في مسح المشاريع للبنك الدولي، والتي تتألف من 587 مشروع جمعت في عام 2019، وعينة منتدى البحوث الاقتصادية لرصد آثار جائحة كورونا، والتي تتكون من 491 رائد أعمال، وهي مجموعة فرعية من مسح الأسر لعام 2020. يتناول البحث المسائل التالية: هل تواجه الأعمال التجارية الصغيرة ورائدات الأعمال اختياراً ذاتياً و/أو تمييزاً من المقرضين قبل وأثناء جائحة كورونا.

يتناول القسم الرابع استنتاجات وتوصيات السياسة العامة. يتم التركيز على جمع البيانات المنسقة وتعزيز التمويل من المؤسسات المالية، مثل توسيع نطاق خطط الضمان للمقترضين وتنظيم التمويل الجماعي وتعزيز التمييز الإيجابي تجاه رائدات الأعمال. في هذا السياق، تعتبر مؤسسات التمويل الأصغر التونسية (MFIs) مهمة في تحقيق الشمول المالي وتعزيز ريادة الأعمال النسائية بطريقة مستدامة. ومع ذلك، فإنها ليست الحل النهائي، حيث لا يمكن للقروض الصغيرة أن تمول سوى رأس المال العامل. وبالتالي، يجب على النظام المصرفي ونظام ضمان الائتمان تعزيز مبالغ قروضهما لتمويل الاستثمار في الأصول الثابتة.

مراجعة الأدبيات

الشمول المالي: هبة محتملة تواجه الاختيار الذاتي و/أو التمييز

مراجعة الأدبيات، والحقائق المبسطة من المؤشرات، تتناول الشمول المالي فيما يتعلق بالأعمال التجارية (الصغيرة) ورائدات الأعمال. من جانب الطلب، يظل الشمول المالي (حيازة الحساب) مجرد هبة محتملة إذا لم يستخدمه صاحب الحساب للحصول على قرض، نظراً لغياب الحاجة إلى التمويل أو الاختيار الذاتي، على الرغم من وجود حاجة للقرض. ومن جانب المؤسسات المالية، تأتي العوامل، التي تحول الشمول المالي (حيازة الحساب) إلى استبعاد مالي حقيقي (رفض طلب القرض)، من ضعف البنية التحتية المالية والتمييز في طلبات القروض.

لاحظ Villaseca et al. (2021) أن طلبات التمويل من رائدات الأعمال لملائكة المستثمرين (منصة قائمة الملائكة Angel List) تمثل طلباً واحداً فقط من كل ست طلبات (16%). كما أن هناك وصول أقل للنساء إلى رأس المال المغامر. هذين الاستنتاجين لا يعنيان بالضرورة وجود تمييز على أساس الجندر. أما Gafni et al. (2021) فأشار إلى مشاركة أكبر لرائدات الأعمال في منصة التمويل الجماعي Kickstarter (35%) وعدم وجود دليل على التمييز.

على المستوى الاقتصاد الكلي، يتوجب أن يكون هناك ارتباط إيجابي بين الشمول المالي (كمثال الوساطة المالية) والنمو، وزيادة فرص العمل، وتخفيف الفقر، وتقليل التفاوت. على المستوى الاقتصاد الجزئي، فإن للشمول المالي (الوصول إلى الخدمات المالية) تأثير إيجابي على فرص العمل واستهلاك الأسر، ويحفز الاقتصاد المحلي. هذه مسألة رئيسية في تونس، حيث معدل البطالة مرتفع، خاصة بين الشباب، وعدد الأعمال غير الرسمية كبير (World Bank, 2015). من بين المشاريع الرسمية المسجلة في السجل الوطني للمشاريع (RNE) في عام 2013، تم تقدير أن أكثر من ثلثها (37%) لم تبلغ عن مبيعاتها. وبالتالي، فإن معظم الأعمال قد تكون غير رسمية، خاصة الأعمال التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر. أعرب أكثر من نصف المشاريع (58%)، وبشكل رئيسي الصغيرة والمتناهية الصغر، عن الحاجة إلى تمويل للأصول ثابتة و/أو رأس المال العامل، في حين لم يحصل إلا واحد من بين كل سبعة (15%) على قروض بنكية.

الاختيار الذاتي من جانب الطلب

وفقاً لتقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor (GEM، 2017)، تميل النساء إلى الاقتراض بنسبة أقل مقارنةً بنظرائهن من الذكور ويعتمدن بشكل أكبر على مصادر غير رسمية مثل العائلة والأصدقاء. تشير نظرية هرمية تمويل (Myers, 1984) إلى أن رائدات الأعمال يفضلن أولاً تمويلهن الخاص بدلاً من الاقتراض. تشير Watson (2012) إلى أن رائدات الأعمال أكثر حذراً في الاستثمار من الرجال، مما يدفعهن للاختيار الذاتي. هذا فرضية مثيرة للجدل قد تعتمد على مجموعات بيانات الموقع الوظيفي والبلد، وبالرغم من ذلك، يمكن أن تكون هذه الفرضية معقولة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).

لا تتوفر دراسات تتناول تمويل ريادة الأعمال النسائية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كاف. يقدم المراقب العالمي لريادة الأعمال مسحاً للأسر حول

المواقف والتصورات الريادية في الأعمال. قمنا بفحص تقارير المراقب العالمي لريادة الأعمال حتى عام 2021. للأسف، لا توجد بيانات متاحة لأن تونس لم تشارك في الدراسة منذ عام 2012 (GEM, 2013). وجد Deng et al. (2021) أنه لا توجد ورقة بحثية تضع ريادة الأعمال النسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن أفضل 20 دولة خلال الفترة من 1975 إلى 2018. قام Aljuwaiber (2021) بتحديد مجموعة بيانات تتضمن مقالات حول ريادة الأعمال في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 2009 إلى 2019، ومن بينها خمسة أوراق تعنى بريادة الأعمال النسائية في تونس، في حين تناولت واحدة فقط مسألة التمويل (Soltane & Imen, 2013).

بالإضافة إلى ذلك، قام Morsy et al (2019) بتحليل شمال إفريقيا (مصر وموريتانيا والمغرب وتونس)، باستخدام عينة من 6,097 شركة مسجلة، تضم ما لا يقل عن خمسة موظفين من عدة مسوح مشاريع للبنك الدولي. لم يجد أدلة على وجود تمييز جندري، ولكنه أبرز موضوع الاختيار الذاتي، الذي يجمع بين التصور المنخفض للجدارة الائتمانية وتجنب المخاطرة من جانب النساء.

أخيراً، قام Berguiga & Adair (2021) بسحب عينة مجمعة من 3,896 عمل تجاري في مصر والمغرب وتونس من مسح المشاريع للبنك الدولي لعام 2013، بما في ذلك المشاريع الصغيرة، وميزوا بين المدراء وأصحاب العمل الأمر الذي تجاهله Morsy et al (2019). تُظهر النتائج الرئيسية أنه لا يوجد اختيار ذاتي ولا تمييز ضد صاحبات المشاريع، بينما يؤثر الاختيار الذاتي على المديرات.

التمييز من جانب العرض

تتعامل نظريتان مع قضية التمييز. وفقاً ل Becker (1957)، فإن التمييز القائم على الذوق يعود إلى التحيز تجاه إحدى مجموعات المتقدمين بناءً على الجندر والخصائص الشخصية الأخرى. بينما يستند Phelps (1972) إلى التمييز الإحصائي بناءً على عدم التوازن في المعلومات. عند تطبيق هذه النظريتين على سوق الائتمان، يرفض المقرضون بعض طلبات القروض استناداً إلى بعض الخصائص الملاحظة، كالجندر، والتي (أي الخصائص) من المفترض أن تنبئ بقدرة المتقدمين المجهولة على السداد.

الأدلة تثير جدلاً. من جهة، تظهر بعض المصادر عدم وجود تمييز يؤثر على صاحبات/مديرات الأعمال النساء في البلدان النامية. فقد قام Bardasi et al. (2011) بتحليل عينة تتجاوز 20,000 شركة من 61 دولة نامية، بناءً على مسح المشاريع للبنك الدولي للفترة من 2005 إلى 2007، حيث لم يتم تضمين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدراسة. تناولت المسوح الفئات التالية: أ) الأعمال التجارية التي لا تحتاج إلى قرض، ب) الأعمال التجارية التي تحتاج إلى قرض، ولكن لا تقدم طلباً للحصول عليه، ج) الأعمال التجارية التي تحتاج إلى قرض وتقدم طلباً للحصول عليه؛ في الحالة الأخيرة، إما أن يتم الموافقة على طلب القرض أو رفضه. لا يوجد تمييز جندري في الوصول إلى التمويل الرسمي.

Hewa-Wellalage et al. (2022) يستخدم عينة عرضية تتكون من 8,921 شركة من مسح المشاريع للبنك الدولي ومسوح رصد البنك الدولي لآثار وباء كورونا، في 19 دولة تعتبر في الغالب دولاً نامية، حيث لم يتم تضمين تونس في الدراسة. لا توجد أدلة على وجود تمييز سلبي. على العكس من ذلك، تفضل المؤسسات المالية الشركات

الصغيرة ورائدات الأعمال قليلاً على الشركات الكبيرة ونظرائهم الذكور، مما يشير إلى أن المؤسسات المالية تفضل المقترضات الإناث ذوات المخاطرة المنخفضة وتعزز التمييز الإيجابي.

من ناحية أخرى، تظهر بعض المصادر أن التمييز يحدث بالفعل بالنسبة لصاحبات/مديريات الأعمال. درس Carco et al. (2017) عينة غير ممثِّلة تتألف من 583 رائدة أعمال تم جمعهن في ست دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك تونس. في المتوسط، تتمتع رائدات الأعمال الإناث، اللاتي يحملن في الغالب شهادات جامعية، بخبرة تبلغ 10 سنوات ويبلغن من العمر 40 عاماً. تعمل أعمالهم التجارية العائلية في الغالب في قطاعات الخدمات والتجارة والصناعات التقليدية. يبلغ حجم الأعمال التجارية غير المسجلة في تونس 10%. تبلغ الفجوة في الوصول إلى التمويل بين رائدات الأعمال الإناث ورواد الأعمال في تونس 25.70%. يستخدم Berguiga & Adair (2022) عينة مجمعة من 6,253 مشروع من مسح المشاريع للبنك الدولي لعام 2019 في ست دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك تونس. يتناول المسح الطلب على القروض والعرض من حيث الاختيار الذاتي مقابل التمييز بين أصحاب الأعمال والمديرين وفقاً للجندر. لا يوجد اختيار ذاتي لصاحبات الأعمال والمديريات، ولكن يحدث التمييز لصاحبات الأعمال.

مصادر البيانات وتصميم النموذج

يجدر بالذكر أنه لم يتم الانتهاء من تحديث السجل الوطني للمشاريع في تونس منذ عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، فإن التصنيف التونسي للمشاريع لا يتوافق دائماً مع المعايير المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) ونظام الحسابات الوطني للأمم المتحدة على النحو التالي: الأعمال المتناهية الصغر (1-9 موظفين)، الصغيرة (10-49 موظفاً)، المتوسطة (50-249 موظفاً) والكبيرة (أكثر من 250 موظفاً). ومع ذلك، تتوافق الحدود التي يستخدمها المكتب الوطني للإحصاء التونسي (INS, 2021) اعتباراً من عام 2020 مع الفئات الرئيسية، حيث تشكل المشاريع التجارية التي لا تملك موظفين نسبة تقرب من تسعة أعشار المشاريع، في حين تشكل المشاريع التجارية المتناهية الصغر 86.6% من إجمالي الأعمال، وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الشركات الكبيرة الباقي. فيما يتعلق بالتوزيع حسب الصناعة، تشكل الصناعة التحويلية حصة 11.4%، في حين تشكل التجارة والخدمات حصة 87.8%.

مصادر البيانات: سلسلتان أساسيتان للبيانات الجزئية

خمسة مصادر بيانات تتناول سلوك تمويل الأعمال التجارية في تونس من جانب الطلب والعرض خلال الفترة السابقة لجائحة كورونا وخلالها. ومع ذلك، تعتبر سلسلتي البيانات الجزئية الأولى والأخيرة اللتان توثقان جانب الطلب، الأكثر أهمية، على الرغم من عدم كونهما دائماً ممثِّلتين.

أولاً، يوفر مسح المشاريع للبنك الدولي لعام 2020 الذي أُجري في عام 2019 عينة من 587 شركة، ومن بينها أكثر من ثلثها للرائدات الأعمال. ينحاز مسح المشاريع للبنك الدولي للصناعة التحويلية السائدة وغياب الشركات غير المسجلة، التي تشكل غالبية المشاريع التجارية (Berguiga & Adair, 2019)، إلى جانب الفئات المتناهية الصغر والصغيرة (Ayadi et al., 2017). وبالتالي، فإن الأرقام التي يعرضها مسح

المشاريع للبنك الدولي، بشأن الوصول إلى الخدمات المالية (حيث تمتلك 97% من المشاريع حساباً مصرفياً) واستخدامها (حيث تمتلك نصف المشاريع قرضاً مصرفياً) من قبل المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تونس تعتبر غير ممثّلة بشكل واضح (WBES, 2020).

ثانياً، فحصَ مسح نبض الأعمال (IFC & INS, 2021) فعالية دعم الحكومة في تخفيف تأثير جائحة كورونا في عام 2020. يغطي المسح عينة كبيرة من 2500 عمل تجاري رسمي وغير رسمي، حيث يعتبر توزيع القطاعات معقولاً: يتصدر قطاع التجارة والخدمات (72.4%)، بينما يشكل قطاع التصنيع 27.6%. يتوافق توزيع الفئات مع المعرفة الأساسية: أكثر من أربعة أخماس الشركات هي ما يعرف بالمشاريع الصغيرة (81.0%)، في حين تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة (14.2%) والكبيرة (4.8%) حصة ضئيلة. للأسف، لم تكن البيانات الجزئية متاحة والمجاميع غير مناسبة لاستقصاء السلوك المالي من جانب المقترضين.

ثالثاً، مؤشرات الشمول المالي على المستوى الكلي. يجمع مسح الوصول المالي (FAS) الذي يقوم به صندوق النقد الدولي (IMF) بيانات مجمعة، والتي توفر مساعدة ضئيلة في استقصاء السلوك المالي من جانب المقرضين. تظهر معظم البيانات الرئيسية ارتفاعاً في الاتجاه من عام 2014 إلى عام 2020، سواء على جانب العرض (عدد فروع البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وحسابات القروض) أو على جانب الطلب (المقترضين من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر). ومع ذلك، ينخفض عدد المقترضين من المشاريع الصغيرة وحصتهم في القروض المستحقة للبنوك (الجدول A1 في الملحق).

بالنسبة للشمول المالي من خلال مسح المؤشر العالمي للشمول المالي (الجدول A2 في الملحق)، تختلف الاتجاهات في البيانات الرئيسية وفقاً للجندر. من عام 2017 إلى عام 2021، تتراجع الاتجاهات بالنسبة للذكور (إتاحة فتح حسابات، الاقتراض من مؤسسة مالية)، في حين تتزايد للإناث وتضيق الفجوة بين الجنسين. ومع ذلك، بغض النظر عن الجندر، يظهر أن اتجاهات اقتراض القروض غير الرسمية (من العائلة والأصدقاء) ووجود الحسابات الخاملة هي اتجاهات تتفق مع البيانات الرئيسية لمسح الوصول المالي.

رابعاً، تناولت ثلاث موجات أجراها منتدى البحوث الاقتصادية في عام 2021 (OAMDI, 2021a) على عينة متعددة الطبقات من المشاريع التجارية، ولكن للأسف، تفتقر هذه الموجات إلى المتغيرات اللازمة (مثل جندر صاحب المشروع)، مما حال دون معالجة الفروق بين الجنسين.

أخيراً، أجرى منتدى البحوث الاقتصادية في عام 2021 (OAMDI، 2021b) مسحاً من أربع موجات على عينة متعددة الطبقات من الأسر، وشملت عينة فرعية من 491 مالكاً لأعمال غير زراعية، تم تقييم سلوكهم المالي قبل وأثناء جائحة كورونا، بما في ذلك تأثير الدعم الحكومي. امتلكت رائدات الأعمال عملاً تجارياً واحداً من بين كل خمسة أعمال في المسح.

لا يخفى أن العينتين مختلفتين إلى حد كبير. تتضمن عينة مسح المشاريع للبنك الدولي حصة أقل بكثير من المشاريع الصغيرة (20.10%) مقارنة بالعينة المستخدمة في منتدى البحوث الاقتصادية (94.09%). عينة مسح المشاريع للبنك الدولي أكبر من عينة منتدى البحوث الاقتصادية، وتشمل المزيد من النساء (36.12%) مقارنة بعينة منتدى البحوث الاقتصادية (20.37%). تتمتع تقريباً جميع الشركات (98.28%) بالشمول المالي في عينة مسح المشاريع للبنك الدولي، في حين يستفيد اثنان من كل ثلاث شركات (67.21%) من الشمول المالي في عينة المنتدى.

تصميم نموذج متسلسل:

شجرة قرار من ثلاث خطوات

نصمم نموذج اختيار تسلسلي يمثَّل بشكل أفضل باستخدام شجرة القرار، والذي يشمل ثلاث خيارات ثنائية: (A) عدم وجود حاجة للتمويل مقابل وجود حاجة للتمويل قبل (B) عدم تقديم طلب تمويل (اختيار ذاتي) مقابل تقديم طلب تمويل و (C) رفض التمويل (تمييز محتمل) مقابل الموافقة على التمويل (انظر الشكل 1 والشكل 2 والمربع 1 فيما بعد). من الملاحظ أن الاختيار النهائي في الخيار الأخير لا ينتمي إلى الشركات على جانب الطلب، ولكن يتعلق بالبنوك أو برامج الدعم الحكومية على جانب العرض.

الشكل 1 : شجرة القرار: النموذج التسلسلي للتمويل قبل الجائحة (عينة منتدى البحوث الاقتصادية).

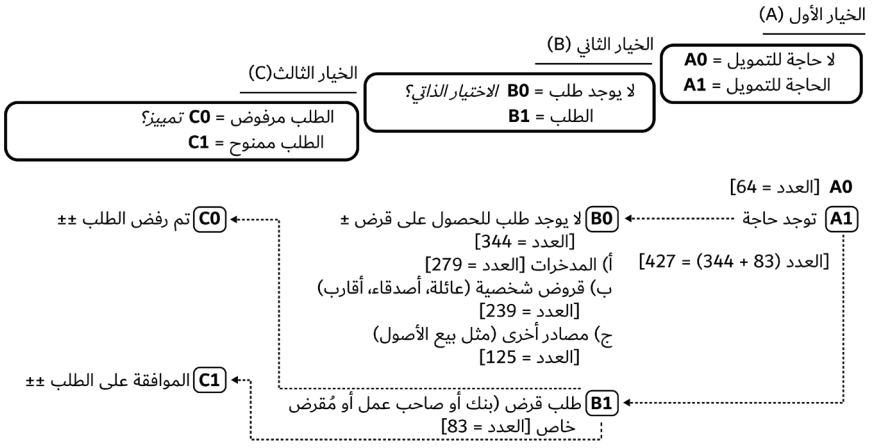

ملاحظة: عينة (العدد = 491) ± تفضيلات مصادر التمويل البديلة توحي بالاختيار الذاتي للاقتراض. يمكن الجمع بين عدة مصادر تمويل. ±± غير متوفر.

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على OAMDI (b1202) لتونس.

الشكل 2 : شجرة القرار: النموذج التسلسلي للتمويل/الدعم أثناء الجائحة (عينة منتدى البحوث الاقتصادية).

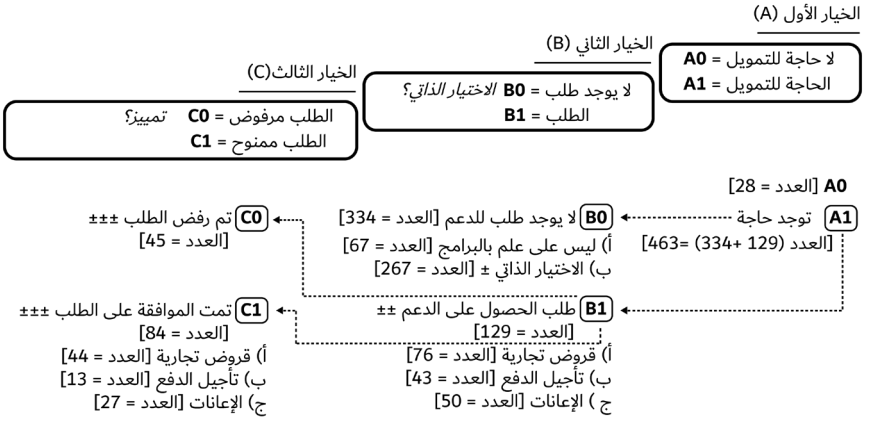

ملاحظات: العينة (العدد = 491) ± تتطلب الإنترنت/الهاتف الذكي (لا يوجد أي منها) + لا تعتقد أنك ستحصل على الدعم + الحاجة إلى دفع رشوة للحصول على الدعم + غير ذلك. ±± يمكن دمج العديد من أنشطة الدعم. ±±± غير متوفرة. نقوم بتجميع C0 وC1 من الفرز المتقاطع مع الإجابات على السؤال المتعلق بأفضل سياسة عامة مطلوبة لدعم النشاط التجاري، سواء أ) أو ب) أو ج). إذا كانت الإجابة إيجابية، نفترض أنه تم قبول الطلب (C1)، وإلا تم رفضه (C0).

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على OAMDI (b1202) لتونس.

تنطبق الانحدارات المحتملة (التأثيرات الهامشية) على كلتا العينتين بما في ذلك البيانات الجزئية (مسح المشاريع للبنك الدولي ومنتدى الأبحاث الاقتصادية) وتتناول قضايا الاختيار الذاتي والبحث عن التمييز قبل وأثناء وباء كورونا.

صندوق. صندوق نماذج بروبيت (تأثيرات هامشية)

نموذج طلب التمويل/الدعم ثنائي ويأتي الاختيار الذاتي من غياب التطبيق (= 0) على النحو التالي:

الاختيار الذاتي $_{ik}$

= [0 إذا كانت حاجة إلى التمويل/الدعم ولم يتم التقديم عليه في 2020/2019 و2021
1 إذا كانت حاجة إلى التمويل/الدعم وتم التقديم عليه في 2020/2019 و2021

نموذج التمويل/الدعم هو نموذج ثنائي ويأتي التمييز من رفض التطبيق (= 0) على النحو التالي:

التمييز $_{ik}$

= [0 إذا تم طلب التمويل/الدعم ورُفض * في 2020/2019 و2021
1 إذا تم تقديم طلب التمويل/الدعم وتم منحه في 2020/2019 و2021

*التمييز مشروط بالمقارنة بين رواد الأعمال من الإناث والذكور.

يتم تقدير كلا النموذجين وفقاً للمعادلة العامة للمتغير Y الموضح:

$$E(Y = 1/X_{ikj}) = P_{ikj} = \sum_j \alpha_j X_{ikj} + \sum_j \delta_j W_{ikj} + \sum_j \varphi_j Z_{ikj} + \sum_j \beta_j V_{ikj} + \varepsilon_j$$

حيث المتغيرات التوضيحية هي كما يلي: X j = خصائص العمل؛ W j = خصائص المالك أو المدير؛ Z j = خصائص التمويل؛ Vi = نشاط المشروع، وεj هو مصطلح الخطأ.

المصدر: تم جمعه من قبل المؤلفين.

نتائج التحليل الاقتصادي القياسي على عينات مسح المشاريع للبنك الدولي ومنتدى البحوث الاقتصادية

الاختيار الذاتي فيما يتعلق بالقروض المصرفية يؤثر على رائدات الأعمال النساء قبل الجائحة.

نقوم بتقدير احتمالية الاختيار الذاتي (احتمالية التأثيرات الهامشية) التي تؤثر على رواد الأعمال قبل الجائحة فيما يتعلق بعينة من الأعمال التجارية التي لم تقدم طلباً للحصول على قرض بنكي، وتشمل العينة الأولى 587 عمل تجاري (WBES, 2020) والعينة الثانية تتألف من 491 عمل تجاري تم استطلاعها في أحد الموجات الأربعة لمرصد تأثيرات جائحة كورونا في منتدى الأبحاث الاقتصادية (OAMDI, 2021b).

يتكون مسح المشاريع للبنك الدولي بشكل رئيسي (60.89%) من الشركات المتوسطة والكبيرة (انظر الجدول A3 في الملحق).

الجدول 1 يعرض نتائج تقدير الاختيار الذاتي وفقاً لخصائص المشاريع التجارية ومالكيها وتمويل نشاطها. يتم قياس ريادة الأعمال النسائية من خلال ملكية الشركة (جندر المالك) وإدارتها (جندر المدير). تم استخدام هاذين المؤشرين أولاً كمتغيرات تفسيرية كلٍ على حدى (النموذج 1 والنموذج 2) ثم معاً (النموذج 3).

الجدول 1 : تقدير الاختيار الذاتي قبل الجائحة: عينة مسح المشاريع للبنك الدولي

المتغيرات	(1) جندر المالك ±	(2) جندر المدير ±	(3) جندر المالك + والمدير ±	(4) جندر المالك ±
قرض شخصي	0.1551 *	0.1491 *	0.1530 *	0.1513 *
(المرجع: لا يوجد قرض شخصي)	(1.8245)	(1.7867)	(1.8298)	(1.7856)
الحجم: متناهية الصغر	0.0209	0.0357	0.0169	0.0198
(المرجع. متوسط وكبير)	(0.2941)	(0.5156)	(0.2398)	(0.2800)
الحجم: صغير	0.0432	0.0361	0.0258	0.0499
(المرجع: متوسط وكبير)	(0.7000)	(0.6001)	(0.4197)	(0.8053)
الصناعة: تحويلية	-0.0528	-0.0666	-0.0589	-0.0795
(المرجع: البيع بالتجزئة والخدمات)	(-0.9428)	(-1.2070)	(-1.0562)	(-1.4505)
العمر: ناضج	-0.0569	-0.0422	-0.0416	
(المرجع: ناشئة + شاب)	(-0.5981)	(-0.4480)	(-0.4449)	
الملكية: ملكية فردية	-0.0862	-0.0956 *	-0.1127 *	
(المرجع: مساهمة)	(-1.4874)	(-1.7263)	(-1.9258)	
الملكية: شراكة	-0.2274 ***	-0.2459 ***	-0.2478 ***	
(المرجع: مساهمة)	(-2.7262)	(-3.0267)	(-2.9993)	

الشمول المالي	-0.3056	-0.3250	-0.2809	-0.3310
(المرجع: مستبعد)	(-1.3783)	(-1.5205)	(-1.2700)	(-1.4850)
جندر المالك: أنثى	0.0080		-0.0405	0.0126
(المرجع: ذكر)	(0.1457)		(-0.6965)	(0.2336)
جندر المدير: أنثى	** 0.2178	** 0.2348		
(المرجع: ذكر)	(2.4795)	(2.5375)		
معدل دوران المبيعات	-0.0004	-0.0007	-0.0022	0.0017
	(-0.0305)	(-0.0514)	(-0.1578)	(0.1164)
ملاحظات	355	366	355	359
لوغاريتم نسب الترجيح	-232.839	-236.348	-229.455	-239.66
إحصاء LR	17.04	24.64	23.46	9.26
مكفادين R2	0.0394	0.0556	0.0534	0.0214
الحالات المتوقعة	60%	60.66%	59.15%	57.10%

ملاحظة: إحصائيات z قوية بين قوسين. p <0.1 *، p <0.05 **، p <0.01 ***. ± العدد = 420. لا يوجد طلب من أصل 587 شركة.

في النموذج 4، نستخدم نفس المتغيرات التوضيحية المتوفرة أيضاً في عينة منتدى الأبحاث الاقتصادية.

المصدر: تم جمعه من قبل المؤلفين بناءً على WBES (0202)

القرض الشخصي (النموذج 1 و2 و3) وجندر المدير (النموذج 2 و3) مهمين وإيجابيين، في حين أن الملكية الفردية (النموذج 2 و3) والشراكة (النموذج 1 و2 و3) مهمة وسلبية.

كونك مديرة يزيد من احتمالية الاختيار الذاتي مقارنة بالمديرين الذكور. ومع ذلك، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المالكات والاختيار الذاتي.

الشمول المالي سلبي، ولكنه ليس مهماً: امتلاك حساب مصرفي ليس له أي تأثير على احتمالية الاختيار الذاتي في مقابل طلب القرض.

فيما يتعلق بعينة منتدى الأبحاث الاقتصادية في الجدول 2، يتم قياس ريادة الأعمال النسائية فقط من خلال جندر المالك والتي تمارس تأثيراً إيجابياً وهاماً على الاختيار الذاتي (النموذج 2)، إلى جانب العمل في قطاع الصناعات التحويلية (النموذج 1 والنموذج 2). مالكات مشاريع في الصناعات التحويلية عرضة للاختيار الذاتي.

الجدول 2 : تقدير الاختيار الذاتي قبل الجائحة: عينة منتدى الأبحاث الاقتصادية.

النماذج المتغيرات	(1) الاختيار الذاتي ±	(2) الاختيار الذاتي ±
قرض شخصي (المرجع: لا يوجد قرض شخصي)	-0.0705 (-1.0043)	-0.0730 (-1.0821)
الحجم: متناهية (المرجع: متوسط وكبير)	0.3140 (1.3443)	0.2642 (1.1743)
الحجم: صغير (المرجع: متوسط وكبير)	0.3814 (1.3864)	0.3078 (1.1641)
الصناعة: تحويلية (المرجع: البيع بالتجزئة والخدمات)	0.1288 ** (1.9798)	0.1422 ** (2.2096)
الشمول المالي (المرجع: مستبعد)	-0.0332 (-0.4738)	-0.0583 (-0.8617)
جندر المالك: أنثى (المرجع: ذكر)	0.1290 (1.4437)	0.1473 * (1.6521)
معدل دوران المبيعات	0.0020 (0.2104)	-0.0022 (-0.2319)
مستوى التعليم: مدرسة ابتدائية (المرجع: جامعي)		-0.2150 ** (- 2.1907)
مستوى التعليم: ثانوي (المرجع: جامعي)		-0.1089 (-1.0947)
موقع الإقامة: ريف (المرجع: حضري)		-0.0274 (-0.3776)
ملاحظات	156	156
لوغاريتم نسب الترجيح	-75.298	-72.430
إحصاء LR	8.56	15.23
مكفادين R2	0.0488	0.085
الحالات المتوقعة	80.13%	80.13%

ملاحظات: إحصائيات z قوية بين قوسين. * p <0.1، ** p <0.05، *** p <0.01. ±، العدد = 344.
لا يوجد طلب من أصل 491 شركة.

في النموذج 1، نستخدم نفس المتغيرات التوضيحية المتوفرة أيضاً في عينة مسح المشاريع للبنك الدولي. في النموذج 2، نضيف إلى النموذج 1 متغيرات أخرى متوفرة فقط في عينة منتدى الأبحاث الاقتصادية.

المصدر: تم جمعه من قبل المؤلفين استناداً إلى منتدى الأبحاث الاقتصادية (OAMDI، 2021b).

مستوى التعليم الأولي المهم لصاحب العمل (النموذج 2) يتعارض مع الاختيار الذاتي بشكل هام وسلبي، مما يعني أن هذه الشركات عرضة لتقديم طلب على قرض بشكل أكبر بالمقارنة مع مستوى تعليم أعلى، مما يشير إلى أن أصحاب العمل ذوي التعليم الأفضل قد يكونون على علم بمتطلبات القوية لطلب القرض مثل الضمانات.

الحجم إيجابي، ولكنه ليس مهماً، ولا يلعب أي دور في تفسير سلوك الاختيار الذاتي. الشمول المالي سلبي وليس مهم (النموذج 1 و2).

مقارنة عينتي مسح المشاريع للبنك الدولي ومنتدى الأبحاث الاقتصادي قبل جائحة كورونا تظهر أن عوامل تحديد سلوك الاختيار الذاتي مختلفة وفقاً للعينات. في عينة مسح المشاريع للبنك الدولي (النموذج 4 في الجدول 1)، يؤثر توفر القروض الشخصية على قرار الاختيار الذاتي، في حين أنه في عينة المنتدى (النموذج 1 في الجدول 2) يعتمد على الصناعة التحويلية. بغض النظر عن الحجم، فإن النساء اللائي يدرن أعمالاً صغيرة ومتوسطة وكبيرة (مسح المشاريع للبنك الدولي) والنساء اللائي يمتلكن مشاريع متناهية الصغر عرضة للاختيار الذاتي.

ومع ذلك، لا يؤثر الشمول المالي على احتمالية سلوك الاختيار الذاتي.

تقدمت واحدة من كل أربع شركات (25%) من مسح المشاريع للبنك الدولي بطلب للحصول على قرض، بينما تقدمت واحدة من كل ست (16.9%) حسب منتدى الأبحاث الاقتصادية بذلك. على العكس من ذلك، تستخدم واحدة من كل ست (15.9%) شركات في مسح المشاريع للبنك الدولي القروض الشخصية، في حين أن ما يقرب من نصف شركات (48.67%) حسب دراسة المنتدى فعلت ذلك. انظر الجدول A3 في الملحق.

الاختيار الذاتي لرائدات الأعمال مقابل الدعم أثناء الجائحة

بما أن عينة مسح المشاريع للبنك الدولي قد تم جمعها في عام 2019-2020، فإنها لا تشمل برامج الدعم الحكومي المنفذة خلال جائحة كورونا. لذلك، نستخدم فقط قاعدة بيانات منتدى الأبحاث الاقتصادية لتقدير احتمالية (احتمالية التأثيرات الهامشية) الشركات في الاختيار الذاتي فيما يتعلق ببرامج الدعم الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، نستخدم عينة أكبر من البيانات المكدسة في أربع موجات.

الجدول 3 : تقدير الاختيار الذاتي أثناء الجائحة: عينة منتدى الأبحاث الاقتصادية.

النماذج المتغيرات	(1 أ) الاختيار الذاتي ±	(2 أ) الاختيار الذاتي ±	(1 ب) الاختيار الذاتي ± ±	(2 ب) الاختيار الذاتي ± ±
الحجم: متناهية الصغر	0.2999	0.2724	0.2999	0.2724
(المرجع: متوسط وكبير)	(1.0900)	(0.9312)	(1.0900)	(0.9312)
الحجم: صغير	0.2368	0.2159	0.2368	0.2159
(المرجع: متوسط وكبير)	(0.8245)	(0.7115)	(0.8245)	(0.7115)
الصناعة: تحويلية	0.0091	-0.0029	0.0091	-0.0029
(المرجع: البيع بالتجزئة والخدمات)	(0.2255)	(-0.0706)	(0.2255)	(-0.0706)
الشمول المالي	* 0.0703	* 0.0680	* 0.0703	* 0.0680
(المرجع: مستبعد)	(1.8489)	(1.7889)	(1.8489)	(1.7889)
جندر المالك: أنثى	0.0018	0.0180	0.0018	0.0180
(المرجع: ذكر)	(0.0379)	(0.3738)	(0.0379)	(0.3738)
مستوى التعليم: ابتدائي		*** -0.1631		*** -0.1631

(المرجع: التعليم العالي)		(-2.7082)		(-2.7082)
مستوى التعليم: ثانوي		-0.0682		-0.0682
(المرجع: التعليم العالي)		(-1.1414)		(-1.1414)
مكان الاقامة: الريف		0.0456		0.0456
(المرجع: حضري)		(0.9709)		(0.9709)
تعديل نموذج العمل		0.0082		0.0082
(المرجع: لا تعديل)		(0.2059)		(0.2059)
تغيير الإيرادات: انخفاض		** -0.1752		** -0.1752
(المرجع: ثابت)		(-2.5527)		(-2.5527)
تغيير الإيرادات: زيادة		** -0.2086		** -0.2086
(المرجع: ثابت)		(-2.1276)		(-2.1276)
الوضع الحالي: مغلق مؤقتاً		-0.0028		-0.0028
(المرجع: ثابت)		(-0.0583)		(-0.0583)
الوضع الحالي: مغلق بشكل دائم		-0.0100		-0.0100
(المرجع: مفتوح)		(-0.0963)		(-0.0963)
ملاحظات	633	623	633	623
لوغاريتم نسب الترجيح	-395.979	-382.022	-395.979	-382.022
إحصاء LR	5.09	21.28	5.09	21.28
مكفادين R2	0.0066	0.0285	0.0066	0.0285
الحالات المتوقعة	67.77%	67.42%	67.77%	67.42%

ملاحظات: إحصائيات z قوية بين قوسين. * p <0.1، ** p <0.05، *** p <0.01. ±، العدد = 334. لا يوجد طلب من أصل 491 شركة. ±± العدد = 640 لا يوجد طلب من أصل 1168 عينة تمت ملاحظتها. في النموذج 1 أ، نستخدم نفس المتغيرات التوضيحية المتوفرة أيضاً في عينة مسح المشاريع للبنك الدولي. في النموذج 2 أ، أضفنا إلى النموذج 1 أ متغيرات أخرى متوفرة فقط في عينة منتدى الأبحاث الاقتصادية. النموذجان 1 ب و2 ب هما نفس النموذج 1 أ والنموذج 2 أ اللذين تم تقديرهما على بيانات مكدسة في أربع موجات.

المصدر: تم جمعه من قبل المؤلفين استناداً إلى منتدى الأبحاث الاقتصادية (OAMDI، 2021b).

في الجدول 3، تُظهر نتائج التقدير من النموذج 1 أن العوامل التي تؤثر على الاختيار الذاتي تجاه برامج الدعم الحكومي تختلف عن العوامل التي تؤثر على الطلب على القروض في فترة ما قبل كورونا (انظر النموذج 1 في الجدول 2)، باستخدام نفس المتغيرات التفسيرية باستثناء القرض الشخصي. على وجه الخصوص، يوضح

الشمول المالي سبب عدم تقدم الشركات للحصول على برامج الدعم الحكومية أثناء جائحة كورونا.

وفقاً للنموذجين 1 و2، فإن مستوى التعليم الابتدائي وتغيير الإيرادات (الانخفاض أو الزيادة) ذو أهمية وسلبي، بينما الشمول المالي إيجابي ومهم. لا يعد جندر المالك ذا أهمية: إذا كان الشخص مالكاً أنثى أو ذكراً، فلا يؤثر ذلك على احتمالية الاختيار الذاتي خلال فترة كورونا، على عكس فترة ما قبل كورونا (انظر الجدول 2).

تماشياً مع النتيجة قبل كورونا، يقدم أصحاب الأعمال ذوي مستوى تعليم ابتدائي طلبات للحصول على تمويل، ليس فقط من المؤسسات المالية، ولكن أيضاً للحصول على المساعدة من برامج الحكومة (القروض، تأجيل المدفوعات وإعادة جدولة الضرائب، دعم الأجور، المنح، وما إلى ذلك).

إن التغيّر في الدخل، سواء كان في انخفاض أو ارتفاع منذ عام 2019، يقلل من احتمالية الاختيار الذاتي، مقارنةً بالأعمال ذات الإيرادات الثابتة.

من الملاحظ أن الإيرادات تنخفض بشكل خاص بالنسبة لرائدات الأعمال. غالباً ما تُغلق الأعمال التجارية التابعة للنساء بشكل دائم، بينما تكون الأعمال التجارية التابعة للرجال، مفتوحة أو مغلقة مؤقتاً، بشكل أكبر. قامت النساء بضبط نموذج أعمالهن بشكل أكبر من الرجال (انظر الجدول A3 في الملحق). لا نعلم ما إذا كان ذلك بسبب الصناعات التي يعملون فيها أو بسبب أن الأعمال التجارية التابعة للنساء أكثر هشاشة مالياً.

لا يوجد تمييز فيما يتعلق ببرامج الدعم الحكومية أثناء الوباء

تم تصميم التمييز لاستيعاب عوامل تحديد احتمال رفض الائتمان (احتمالية التأثيرات الهامشية) وفقاً للجندر بالنسبة لبرامج الدعم الحكومي خلال جائحة كورونا. يجدر بالذكر أن تقدير احتمال رفض الائتمان من قبل المؤسسات المالية قبل الجائحة كان مستحيلاً بسبب صغر حجم العينة الفرعية لمقدمي الائتمان في عينتي مسح المشاريع للبنك الدولي (140 شركة) ومنتدى الأبحاث الاقتصادية (83 شركة) (انظر الجدول A3 في الملحق).

في الجدول 4، نستخدم البيانات المكدسة من الأعمال التجارية الواردة في منتدى الأبحاث الاقتصادية عبر الموجات الأربع (1168 ملاحظة).

وفقاً للنموذج 2، يظهر أن مستوى التعليم الثانوي وتعديل نموذج الأعمال هما متغيران ذا دلالة إحصائية. لا يوجد أي علاقة تشير إلى أن الأعمال التجارية المملوكة للإناث لديها احتمالية أعلى للرفض مقارنة بنظيراتها من الذكور. لا يوجد تمييز ضد المالكات الإناث في تونس. تتفق هذه النتيجة مع نتائج تتعلق بعدم وجود تمييز في سوق الائتمان في شمال إفريقيا (Morsy et al., 2019; Berguiga & Adair, 2021) وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما في ذلك تونس (Berguiga & Adair, 2022b).

الجدول 4 : تقدير التمييز أثناء الجائحة: عينة منتدى الأبحاث الاقتصادية.

النماذج المتغيرات	(1) التمييز ±	(2) التمييز ±
الحجم: متناهية الصغر	-0.0608	-0.0793
(المرجع: متوسط وكبير)	(-0.1708)	(-0.2497)
الحجم: صغير	-0.1462	-0.1350
(المرجع: متوسط وكبير)	(-0.3811)	(-0.3914)
الصناعة: تحويلية	0.0907	0.1022
(المرجع: البيع بالتجزئة والخدمات)	(1.2308)	(1.3673)
الشمول المالي	0.0630	0.0784
(المرجع: مستبعد)	(0.9105)	(1.1451)
جندر المالك: أنثى	0.0825	0.0985
(المرجع: ذكر)	(0.9303)	(1.1271)
مستوى التعليم: ابتدائي		0.0964
(المرجع: التعليم العالي)		(0.7856)
مستوى التعليم: ثانوي		* 0.2048
(المرجع: التعليم العالي)		(1.6871)
مكان الاقامة: الريف		-0.1011
(المرجع: حضري)		(-1.1426)
تعديل نموذج العمل		** -0.1498
(المرجع: لا تعديل)		(-2.1666)
تغيير الإيرادات: انخفاض		0.0924
(المرجع: ثبات)		(0.5494)
تغيير الإيرادات: زيادة		0.1079
(المرجع: ثبات)		(0.5452)
الوضع الحالي: مغلق مؤقتاً		-0.0618
(المرجع: مفتوح)		(-0.7257)
الوضع الحالي: مغلق نهائياً		-0.0183
(المرجع: مفتوح)		(-0.0948)
ملاحظات	205	203
لوغاريتم نسب الترجيح	-136.065	-129.647
إحصاء LR	2.92	12.57
مكفادين R2	0.0108	0.0476
الحالات المتوقعة	60%	66.01%

ملاحظات: إحصائيات z قوية بين قوسين. 0.1> p *، 0.05> p **، 0.01> p ***. ±، العدد = 216 طلباً من أصل 1168 عينة تمت ملاحظتها. في النموذج 1، نستخدم نفس المتغيرات التوضيحية المتوفرة أيضاً في عينة مسح المشاريع للبنك الدولي. في النموذج 2، نضيف إلى النموذج 1 متغيرات أخرى متوفرة فقط في عينة منتدى الأبحاث الاقتصادية.

المصدر: تم جمعه من قبل المؤلفين استناداً إلى منتدى الأبحاث الاقتصادية (OAMDI، 2021b).

أن يكون المالك للشركة لديه مستوى تعليم ثانوي يزيد من احتمالية رفض الائتمان مقارنةً بنظيره الأكاديمي، مما يشير إلى أن الأخير قد يعتبر مديراً أفضل.

لا توجد علاقة ذات دلالة بين احتمالية الرفض والشمول المالي؛ فقرار مساعدة الشركات من خلال برامج الحكومة لا يعتمد على امتلاك حساب مصرفي. ومع ذلك، ووفقاً لِ Ayadi et al. (2021)، تنخفض معدلات الرفض لمقدمي طلبات برامج الحكومة عندما يقومون بتعديل نماذج أعمالهم وعند استخدام التكنولوجيا المالية (فينتك): استخدام الهاتف الذكي للتسويق وتقديم الطلبات، والإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، وتطبيقات متخصصة أو منصات رقمية، وما إلى ذلك. يتم تشجيع الشركات على الرقمنة لضمان استمرارية الأنشطة التجارية وتلقي الدعم.

الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة

الاستنتاجات: الاختيار الذاتي وليس التمييز، والشمول المالي للإناث لتحقيق التقدم

تتوافق نتائجنا مع النتائج السابقة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك تونس، قبل فترة طويلة من اضطراب كورونا (Morsy et al., 2019; Berguiga & Adair, 2021) يحدث الاختيار الذاتي، ولكن لا يوجد دليل على التمييز بين الجنسين.

قبل حقبة كورونا، كانت رائدات الأعمال عرضة للاختيار الذاتي فيما يتعلق طلب القرض، بغض النظر عن حجم المؤسسة. كونك مديرة (وفقاً لمسح مشاريع البنك الدولي) أو مالكة (وفقاً لمنتدى الأبحاث الاقتصادية) يزيد من احتمالية الاختيار الذاتي مقارنة بالرجال.

لا يمنع الشمول المالي الاختيار الذاتي، وهو ما يمثل عقبة أمام تمكين رائدات الأعمال وتطوير أعمالهن.

خلال الوباء، على عكس فترة ما قبله، فإن جندر المالك لم يكن أمراً مهماً: كونك أنثى أو ذكر لا يؤثر على احتمال الاختيار الذاتي للجندر. يوضح الشمول المالي سبب عدم تقدم الشركات لبرامج الدعم الحكومية.

خلال فترة كورونا، لا يوجد تمييز ضد المالكات اللائي تقدمن بطلب للحصول على دعم حكومي. لا توجد علاقة تبين أن الشركات المملوكة للنساء لديها احتمالية أكبر للرفض من نظرائهم من الرجال.

هذا لا يعني أن أصحاب المشاريع الصغيرة، بما في ذلك الإناث، يحصلون على القرض أو يستفيدون من الدعم الذي ينبغي أن يتوقعوه. ومن ثم، يجب أن توفر السياسات العامة ظروفاً مواتية وتعزز أصحاب المصلحة، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر، للتغلب على الاختيار الذاتي للجندر.

والجدير بالذكر أن نتائج تقدير البيانات الجزئية التونسية تعتمد على سلاسل صغيرة وقد تكون خاصة بالبلد. ولا تتطابق بالضرورة مع نتائج مجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مصر والأردن والمغرب) التي نعالجها في بحث نقوم عليه حالياً (Berguiga & Adair, 2022a).

الآثار المترتبة على السياسة العامة: جمع البيانات، وتعزيز التكنولوجيا المالية، والتمويل من مؤسسات التمويل الأصغر

يعد جمع البيانات بشكل قوي حول ريادة الأعمال النسائية شرطاً أساسياً. إن العمل التجريبي المكرس لفوارق الشمول المالي نادر إلى حد ما في تونس.

تشير G20 GPFI (2020) إلى أن استراتيجيات وسياسات الشمول المالي تفشل في مراعاة وجهات نظر المرأة واحتياجاتها، وهذا يرجع في المقام الأول إلى الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب الجندر والضرورية لتنوير السياسة العامة. وفقاً لمنتدى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (2020)، فإنه من النادر بحال كان يوجد، وجود أي بيانات متاحة على المستوى القطري بشأن تمويل رائدات الأعمال أو رواد الأعمال الشباب أو الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى المستهدفة لتعزيز الشمول المالي. ولذلك، فإن جمع البيانات المتسق والقوي يعد أمراً هاماً.

تنعكس آثار السياسة العامة على شقين: نشر استخدام التقنيات المالية (fintech) وتعزيز دور مؤسسات التمويل الأصغر.

في أعقاب جائحة كورونا، قام البنك المركزي التونسي بتكييف الوصول إلى الخدمات المصرفية واستخدامها، وتنفيذ آليات لتعزيز المعاملات والمدفوعات عن بعد، وتوفير فرص جديدة لاستخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الهواتف المحمولة والإنترنت (Ayadi et al., 2021). على الرغم من أن نشر وسائل الدفع هو أحد الروافع لتخفيف التفاوتات والفجوة الرقمية، إلا أنه لن يكون كافياً لسد الفجوة بين الجنسين وتعزيز الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر المتأخرة التي تحتاج إلى تمويل من المؤسسات المالية.

وفي هذا الصدد، فإن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة - "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" - يتطلب خدمات مالية ميسورة التكلفة، ويمكن الوصول إليها وسهلة الاستخدام ومصممة لتلبية احتياجات المرأة. قد لا تتوافق عروض الخدمات مع الشروط والاحتياجات المذكورة أعلاه على الرغم من وجود مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية المتاحة: الإصدار المجاني للبطاقات المصرفية، والدفع الرقمي للمساعدة الاجتماعية، وإلغاء الرسوم على عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي، والمدفوعات الإلكترونية، وما إلى ذلك. تتطلب مثل هذه الخدمات تعزيز المعرفة المالية والتجارية والرقمية من خلال الاستفادة من التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك زيادة كبيرة في حسابات الإناث، بما في ذلك خدمات التكنولوجيا المالية المصرفية عبر الهاتف المحمول، بين عامي 2017 و2021 (انظر الجدول A 2 في الملحق).

إن مؤسسات التمويل الأصغر هم من أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يقدمون القروض لرائدات الأعمال والشركات الصغيرة. كان هناك عدد متزايد من المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر، إلى جانب تزايد حسابات القروض في مؤسسات التمويل الأصغر، والفروع خلال الفترة 2017-2020 (انظر الجدول A 1 والجدول A 4 في الملحق). Ayadi et al. (2021) أبلغ عن 423834 عميلاً، أي أقل من نصف الرقم (مليون) من الفقراء المستبعدين مالياً.

توصّل Barguelli & Bettayeb (2020) من خلال التركيز على مؤسسة التمويل الأصغر التونسية الرئيسية، أندا تمويل، خلال الفترة 1995-2017، أن أداءها الاجتماعي (عمق الانتشار) يساهم في التنمية الاقتصادية، في حين أن أداءها المالي يقود نموها المستدام. ومع ذلك، فإن نسبة النساء المقترضات آخذة في الانخفاض، مما يشير إلى انحراف محتمل لمهمة التخفيف من حدة الفقر (للإناث) نحو أداء مالي أكثر (لغير الفقراء).

أندا تمويل تخدم 370،000 من أصحاب المشاريع الصغيرة، 65% منهم تقريباً من النساء وتبلغ حصتها السوقية 72% من القروض القائمة اعتباراً من عام 2021. وغالباً ما يكون هذا هو المصدر الوحيد للتمويل المتاح لأصحاب المشاريع الصغيرة، وتتراوح القروض من 200 دولار أمريكي إلى 6500 دولار أمريكي، ويبلغ متوسط حجم القرض الإجمالي 565 دولاراً أمريكياً (1569 ديناراً تونسياً في عام 2021)، وتمول رأس المال العامل قصير الأجل (تصنيفات فيتش 2021) ولكن ليس الأصول الثابتة. ومن ثم، فإن مؤسسات التمويل الأصغر ليست الدواء الشافي، خاصة إذا طُلبت مبالغ أكبر من القروض. لهذا السبب يجب أن تلعب البنوك والضمانات دوراً أكبر في تمويل استثمار الأصول الثابتة للشركات الصغيرة.

بالإضافة إلى ذلك، يعد التمويل الجماعي مصدراً متزايداً يشمل القروض والتبرعات، حيث تعمل مؤسسات التمويل الأصغر كوسيط للحصول على قروض وتستحق التحقيق. تعتبر "ذومال" اللبنانية إحدى منصات التمويل الجماعي الرائدة التي تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Adair, 2022). وتجدر الإشارة إلى المنصات الفرنسية العاملة في تونس، مثل أفروكويتي Afrikwity (القروض) وكوفندي CoFundy (التبرعات).

المصادر والمراجع

ADAIR, P. Ed. (2022). Assessing the Job Creation Potential of Social Economy in the MENA Region. Euromesco Policy Study nº 26, IEMed European Institute of the Mediterranean, Barcelona, Spain. Retrieved from www.iemed.org/publication/assessing-the-job-creation-potential-of-the-social-economy-in-the-mena-region/

ADAIR, P. & FHIMA, F. (2014). Small and Medium-sized Enterprises' Credit Rationing on the Tunisian Bank Credit Market. Journal of Economics and Development Studies, 2 (1), 81–97.

ALJUWAIBER, A. (2021). Entrepreneurship research in the Middle East and North Africa: trends, challenges, and sustainability issues. Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies, 13 (3), 380-426.

ALLEN, F., DEMIRGUC-KUNT, A., KLAPPER, L., & MARTINEZ PERIA, M. S. (2016). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. Journal of Financial Intermediation, 27, 1-30.

AYADI, R., SESSA, E., EL SAID, H., AHMED, R.H, ALSHYAB, N., SANDRI, S., & AL SHEIKH, F. (2017). Micro, Small and Medium Sized Enterprises Development in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia - Structure, Obstacles and Policies. EMNES Studies 003, Barcelona.

BARDASI, E., SABARWAL, S., & TERRELL, K. (2011). How do Female Entrepreneurs Perform? Evidence from Three Developing Regions. Small Business Economics, 37 (4), 417-441.

BARGUELLI, A., & BETTAYEB, L. (2020). The Impact of Microfinance on Economic Development: The Case of Tunisia. International Journal of Economics and Finance, 12 (4), 1-43.

BECKER, G. S. (1957). The economics of discrimination. Second ed., 1971, University of Chicago Press.

BENOUDA, O., BEN KHELIFA, S., HMAIED, D., & MAKNI, R. (2021). Chapter 6, Financial Inclusion in Tunisia. In Ayadi R., Challita S. & Shaban M. (Eds), Financial Inclusion in the Southern and Eastern Mediterranean Countries A survey of Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco and Tunisia (pp. 93-113). EMEA-EMNES Studies.

BERGUIGA, I. & ADAIR, P. (2022a). Financial Inclusion and Barriers to

Funding Female Entrepreneurs in MENA Countries Prior and During the COVID-19 Pandemic. Conference paper presented at EMANES Annual Conference 2022, December 15-16, Barcelona, Pillars for Inclusive, Sustainable and Resilient Growth and Innovative Socio-Economic Models.

BERGUIGA, I. & ADAIR, P. (2022b). Are There Barriers to Funding Female Entrepreneurs in MENA Countries? Czech Journal of Economics and Finance, 72 (3), 200-221.

BERGUIGA, I. & ADAIR, P. (2021). Funding Female Entrepreneurs in North Africa: Self-Selection vs. Discrimination. MSMEs, the Informal Sector and the Microfinance Industry. International Journal of Gender and Entrepreneurship, 13(4), 394-419.

BERGUIGA, I. & ADAIR, P. (2019). Funding MSMEs in North Africa and Microfinance: The Issue of Demand and Supply Mismatch. ERF Working Papers 1350, Economic Research Forum, (ERF) Cairo, Egypt.

CARCO, M., FAYOLLE, A., & AMARA, N. (2017). Empowerment for Inclusive and Sustainable Industrial Development in the Middle East and MENA region. A Study on Women Entrepreneurship Development in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Palestine and Tunisia. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO).

CHEHADE, N., NEGRE, A., & MCCONAGHY, P. (2015). Financial Inclusion in Tunisia Low-Income Households and Micro-Enterprises Snapshot. The World Bank

DELECHAT, C., NEWIAK, M., XU, R., YANG, F., & ASLAN, G. (2018). What is Driving Women's Financial Inclusion across Countries? IMF Working Paper WP/18/38. International Monetary Fund.

DEMIRGUC-KUNT, A., KLAPPER, L., SINGER, D., ANSAR, S., & HESS, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. The World Bank.

DENG, W., LIANG, Q., LI, J., & WANG, W. (2021). Science mapping: a bibliometric analysis of female entrepreneurship studies. Gender in Management 36 (1), 61-86.

ENDA TAMWEEL (2022). Rapport annuel 2021. Tunis, Tunisie. Retrieved from Http://www.endatamweel.tn

FAS. Financial Access Survey Country Data Survey: Tunisia. International Monetary Fund.

FITCH RATINGS (2021). Fitch Ratings has upgraded Enda Tamweel S.A.'s (Enda), October 21, London.

GAFNI, H., MAROM, D., ROBB, A., & SADE, O. (2021). Gender Dynamics in Crowdfunding (Kickstarter): Evidence on Entrepreneurs, Backers, and Taste-Based Discrimination. Review of Finance, 25 (2), 235–274.

G20 GPFI (2020). Advancing Women's Digital Financial Inclusion. Report prepared for the G20 Global Partnership for Financial Inclusion by the Better than Cash Alliance, Women's World Banking, and the World Bank Group.

GEM (2017). Global Entrepreneurship Monitor report. Babson College.

GEM (2013). Global Entrepreneurship Monitor report 2012. Babson College.

HEWA-WELLALAGE, N., BOUBAKER, S., HUNJRA, A. I., & VERHOEVEN, P. (2022). The Gender Gap in Access to Finance: Evidence from the COVID-19 Pandemic. Finance Research Letters, 46: A, SSRN, Retrieved from http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4158800.

IFC & INS (2021). Business Pulse Survey Tunisia. Impact of the COVID-19 crisis on the private sector in Tunisia. International Finance Corporation and Institut National de la Statistique, Tunisia.

INS (2021). Statistiques issues du Répertoire National des Entreprises. Institut National de la Statistique, Tunisie. [Statistics from the National Business Register. National Institute of Statistics, Tunisia].

KELLEY D., SINGER S. & HERRINGTON M. (2016). Global Report 2015/2016.Global Entrepreneurship Monitor - GEM. Babson College.

KRAFFT, R., ASSAD, R., & MAROUANI, M. (2021). The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: A Focus on Micro, Small and Medium Enterprises. ERF Policy Brief 60, October, Economic Research Forum, (ERF), Cairo, Egypt.

MORSY, H., EL-SHAL, A., & WOLDEMICHAEL, A. (2019). Women Self-Selection out of the Credit Market in Africa. African Development Bank Working Paper Series N°317, Abidjan, Côte d'Ivoire.

MYERS S C. (1984). The Capital Structure Puzzle. Journal of Finance 39(3), 574-592.

OAMDI (2021a). COVID-19 MENA Monitor Enterprise Survey (CMMENT), Tunisia-Waves 1-3. Retrieved from www.erfdataportal.com/index.php/catalog. Version 2.0 of the licensed data files. Open Access Micro Data Initiative, Economic Research Forum (ERF), Cairo, Egypt.

OAMDI (2021b). COVID-19 MENA Monitor Household Survey (CMMHH), Tunisia Waves 1-4. Retrieved from www.erfdataportal.com/index.php/catalog. Version 2.0 of the licensed data files. Open Access Micro Data Initiative, Economic Research Forum (ERF), Cairo, Egypt

OIT/ILO (2016). Évaluation nationale du développement de l'entrepreneuriat féminin: Tunisie. [National Assessment of the Development of Female Entrepreneurship in Tunisia]. Organisation internationale du Travail, International Labour Office, Geneva.

PHELPS, E. S. (1972). The Statistical Theory of Racism and Sexism. American Economic Review, 62(4), 659-661.

SME FINANCE FORUM (2020). G-20: Data enhancement and Coordination in SME. Finance Report, the World Bank.

SOLTANE, M., & IMEN, E. (2013). Effect of microfinance factors and opportunity on women entrepreneurs' performance in Tunisia. International Journal of Social Science and Entrepreneurship 1 (2), 114-132

VILLASECA, D., NAVÍO-MARCO, J., & GIMENO, R. (2021). Money for female entrepreneurs does not grow on trees: start-ups' financing implications in times of COVID-19. Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies, 13(4), 698-720.

WATSON, J. (2012). Networking: Gender Differences and the Association with Firm Performance. International Small Business Journal, 30(5), 536–558.

WORLD BANK (2021). Global Findex database. The World Bank.

WBES (2020). Enterprise Survey. Tunisia. The World Bank. WBES. Data Catalog, selected countries. Retrieved from http://www.worldbank.org

WORLD BANK (2015). Snapshot Financial Inclusion in Tunisia Low-Income Households and Micro-Enterprises. The World Bank, September.

ملحق

الجدول 1 أ. البيانات الرئيسية لمسح الوصول المالي (FAS): تونس.

السنة	2014	2017	2020	الاتجاه
عدد المقترضين من جميع مؤسسات التمويل الأصغر لكل 1000 بالغ		40.27	49.98	+
عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	213.57	234.18	245.98	+
عدد المقترضين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية				
(% من الشركات المقترضة)	12.37	17.82	17.36	-
عدد فروع مؤسسات التمويل الأصغر لكل 100000 بالغ	1.02	1.51	2.13	+
عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ	19.24	21.70	22.32	+
عدد حسابات القروض مع جميع مؤسسات التمويل الأصغر لكل 1000 بالغ	30.19	43.23	51.85	+
الودائع القائمة لدى البنوك التجارية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	58.46	61.50	68.79	+
القروض المتعثرة للبنوك التجارية على الأسر (% من الناتج المحلي الإجمالي)	20.57	22.27	21.29	-
القروض المتعثرة للبنوك التجارية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة				
(% من الناتج المحلي الإجمالي)	21.61	21.86	19.68	-

المصدر: صندوق النقد الدولي https://data.imf.org/norm.aspx?key=61063966

الجدول 2 أ. البيانات الرئيسية عن الشمول المالي: تونس.

السنة	2014	2017	2021	الاتجاه
حساب في أي مؤسسة مالية أو خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول (السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً)	27.43	36.91	36.85	-
حساب في أي مؤسسة مالية أو خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول للإناث (فوق 15 عاماً)	20.7	28.36	28.75	+
حساب في أي مؤسسة مالية أو خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول للذكور (فوق 15 عاماً)	*34.25*	*45.73*	*45.14*	-
مُقترض من مؤسسة مالية رسمية (السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً)	12	11.73	9.89	-
مُقترض من مؤسسة مالية رسمية، أنثى (15 عاماً فأكثر)	*8.71*	*7.45*	*9.22*	+
مُقترض من مؤسسة مالية رسمية، ذكر (15 عاماً فأكثر)	15.34	16.16	10.57	-
مُقترض من العائلة أو الأصدقاء (السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً)	16.12	31.74	41.04	+
مُقترض من العائلة أو الأصدقاء، أنثى (% من العمر 15 عاماً فأكثر)	*14.41*	*26.09*	*38.61*	+
مُقترض من العائلة أو الأصدقاء، ذكر (% من العمر 15 عاماً فأكثر)	17.86	37.58	43.53	+
تم الاقتراض لبدء نشاط تجاري أو تشغيله أو توسيعه (من العمر 15 عاماً فأكثر)	4.6	6.21	..	
تم الاقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع مشروع (مزرعة أو غيرها)، أنثى (من العمر 15 عاماً فأكثر)	*3.3*	*3.06*	..	
تم الاقتراض لبدء أو تشغيل أو توسيع (مزرعة أو) مشروع تجاري، ذكر (من العمر 15 عاماً فأكثر)	5.92	9.46	..	
تجربة سابقة أو الاستمرار في المعاناة من ضائقة مالية شديدة نتيجة الاضطراب الناجم عن كورونا: قلق للغاية، أنثى (من العمر 15 عاماً فأكثر)	..	..	*32.67*	
تجربة سابقة أو الاستمرار في المعاناة من ضائقة مالية شديدة نتيجة الاضطراب الناجم عن كورونا: قلق للغاية، ذكر (% من العمر 15 عاماً فأكثر)			35.62	
لديه حساب غير نشط، أنثى (من العمر 15 عاماً فأكثر)	*3.48*	*2.06*	*3.92*	-
لديه حساب غير نشط، ذكر (من العمر 15 عاماً فأكثر)	4.55	1.65	3.54	+
إجراء أو تلقي دفعة رقمية (من العمر 15 عاماً فأكثر)	17.4	29.41	27.69	-
إجراء أو تلقي دفعة رقمية، أنثى (من العمر 15 عاماً فأكثر)	*13.54*	*21.31*	*21.04*	-
تم إجراء أو تلقي دفعة رقمية، ذكر (%من العمر 15 عاماً فأكثر)	21.32	37.78	34.5	-

المصدر: Global Findex Database (2021) تونس. سلسلة السنة بالنسبة المئوية.

الجدول 3 أ. الإحصاء الوصفي حسب الجنس: عينات مسح المشاريع للبنك الدولي ومنتدى الأبحاث الاقتصادية .

		جندر المالك (مسح المشاريع للبنك الدولي) ±				جندر المالك (منتدى الأبحاث الاقتصادية) ±±				
		أنثى	%	ذكر	مجموع	أنثى	%	ذكر	%	مجموع
الصناعة	تحويلية	132	38.37	212	61.63	344	27	17.76	125	82.24	152
	خدمات وتجزئة	80	32.92	163	67.08	243	72	22.78	244	77.22	316
الحجم	مجموع	212	36.12	375	63.88	587	99	21.15	369	78.85	468
	متناهية الصغر	32	27.12	86	72.88	118	96	20.78	366	79.22	462
	صغيرة	85	35.42	155	64.58	240	2	8.00	23	92.00	25
	متوسطة الحجم	37	35.92	66	64.08	103	0	0.00	2	100.00	2
	كبيرة	58	46.03	68	53.97	126	2	100.00	0	0.00	2
	المجموع	212	36.12	375	63.88	587	100	20.37	391	79.63	491
الشمول المالي	مستبعد	3	30.00	7	70.00	10	36	22.36	125	77.64	161
	متضمن	208	36.30	365	63.70	573	65	19.70	265	80.30	330
	مجموع	211	36.19	372	63.81	583	101	20.57	390	79.43	491
الطلب على القرض (ما قبل كورونا)	لا يوجد طلب	146	34.76	274	65.24	420	62	18.02	282	81.97	344
	يوجد طلب	59	42.14	81	57.86	140	21	25.30	62	74.97	83
	المجموع	205	36.61	355	63.39	560	83	19.43	344	80.56	427
التقديم على القرض* (ما قبل كورونا)	مرفوض	7	43.75	9	56.25	16					
	ممنوح	51	41.46	72	58.54	123					
	مجموع	58	41.72	81	58.27	139					
قرض شخصي	لا قرض شخصي	160	36.45	279	63.55	439	49	19.44	203	80.56	252
	قرض شخصي	36	43.37	47	56.63	83	51	21.34	188	78.66	239
	مجموع	196	37.55	326	62.45	522	100	20.37	391	79.63	491
	لا	59	42.14	81	57.86	140	21	25.30	62	74.69	83
الاختيار الذاتي (ما قبل كورونا)	نعم	82	35.65	148	64.35	**230	62	18.02	282	81.97	344
	مجموع	141	38.11	229	61.89	370	83	19.43	344	80.56	427

تغير العائدات ***	انخفاض	82	19.95	329	80.05	411				
	زيادة	7	24.14	22	75.86	29				
	ثبات	10	20.00	40	80.00	50				
	مجموع	99	20.20	391	79.80	490				
الوضع الحالي ***	مغلقة بشكلٍ مؤقت	27	25.47	79	74.53	106				
	مغلقة بشكلٍ دائم	10	38.46	16	61.54	26				
	مفتوحة	62	17.82	286	82.18	348				
	مجموع	99	20.63	381	79.38	480				
تعديل نموذج الأعمال ***	لا	30	18.29	134	81.71	164				
	نعم	69	21.17	257	78.83	326				
	مجموع	99	20.20	391	79.80	490				
مجموع		100	20.37	391	79.63	491	587	63.88	375	36.12	212

ملاحظة: ±العدد = 587. ±±العدد = 491. * نتائج طلب القروض قبل انتشار فيروس كورونا متاحة فقط لعينة مسح المشاريع للبنك الدولي، غير متوفرة = 1. ** بالنسبة لمسح المشاريع للبنك الدولي، غير متوفرة = 190 ملاحظة مفقودة. *** البيانات متاحة فقط لعينة منتدى البحوث الاقتصادية وخلال جائحة كورونا.

المصدر: WBES (2020) و ERF(OAMDI, 2021b)

الجدول 4 أ. خصائص مؤسسة أندا تمويل التونسية للتمويل الأصغر.

السنة	عدد المقترضين النشطين±	متوسط رصيد القرض	المقترضين الريفيين (%)	المقترضات (%) ±±	القروض المتعثرة: عدد الزبائن (%)			معدل الإقراض ±±±	المحفظة معرضة للخطر>3 (%) ±±±±	تغطية المخاطرة
					الشركات الصغيرة والمتوسطة	متناهية الصغر	المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة			
2017	312,973	TND 2,091	40.90	201,404 (64.35)	266,646	266,646 (100.00)	0	176.28	0.77	26.16
2018	346,104	TND 2,339	45.16	215,099 (62.14)	290,078	290,078 (100.00)	0	53.17	0.97	26.42
2021	426,000	TND 3,184	44.00	243,000 (57.04)	344,390 (interim)	344,390 (100.00)	0	176	2.93	27.7

ملاحظة: ± عدد المقترضين النشطين. ±± 44% منهم يعتبرون من السكان الريفيين و29% منهم مقترضون في مجال الزراعة. ±±± يتم استخدام معدل العائد على المحفظة الإجمالية (الاسمية) كمؤشر تقريبي. ±±±± المحفظة المعرضة للخطر لأكثر من 30 يوماً.

المصدر: Enda Tamweel (2022) و Micro Exchange Market (MIX 2019)

euromesco
Paper

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union